

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢١ لسنة ٢٠١٩

بالموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية الصين الشعبية بشأن موافقة الحكومة الصينية

على تمويل وتنفيذ مشروع تطوير نظام التعليم عن بُعد

للمرحلتين الأولى والثانية وتنفيذ المرحلة الثالثة

والموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠١٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الصين الشعبية بشأن موافقة الحكومة الصينية على تمويل وتنفيذ مشروع تطوير نظام التعليم عن بُعد للمرحلتين الأولى والثانية وتنفيذ المرحلة الثالثة ، والموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠١٨ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ جمادى الأولى سنة ١٤٤٠ هـ

(الموافق ١٣ يناير سنة ٢٠١٩ م) .

عبد الفتاح السيسي

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٢٠ شوال سنة ١٤٤٠ هـ

(الموافق ٢٤ يونية سنة ٢٠١٩ م) .

معالي الاستاذة الدكتورة/ سحر نصر

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي

جمهورية مصر العربية

القاهرة 27 أكتوبر 2018

صاحبة السعادة :

أتشرف نيابةً عن حكومة جمهورية الصين الشعبية أن أؤكد لمعاليتكم أنه عبر التشاورالودي بين الجانبين الصيني والمصري ، فقد تم الاتفاق على ما يلي :

1 - حرصاً على دعم علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين في مجال التعليم ، فقد وافقت حكومة جمهورية الصين الشعبية على تمويل وتنفيذ مشروع تطوير نظام التعليم عن بُعد للمرحلتين الأولى والثانية وتنفيذ المرحلة الثالثة ، وتشمل العناصر المكونة للمشروع : استبدال الثمانية أجهزة الأصلية للتحكم طراز ZXMC8800 بجهازين متطورين مع الأجهزة المساعدة في مركز البث الرئيسي بالقاهرة والمواقع الفرعية التابعة، وإضافة (57) موقعاً جديداً بأحدث المعدات في مجال المؤتمرات التليفزيونية، واستبدال معدات (33) موقعاً التابعة للمرحلة الأولى من المشروع بأحدث المعدات في مجال المؤتمرات التليفزيونية ، الحفاظ على المعدات الأصلية الموجودة في (110) مواقع التابعة للمرحلة الثانية من المشروع دون تغيير واستبدال المعدات العاطلة فقط .

2 - سيكون الجانب الصيني مسئولاً عن : عمل خطة التنفيذ للمشروع المشار إليه بعاليه ، توفير وشحن المعدات اللازمة للمشروع ، البرامج الداعمة وقطع الغيار والكماليات إلى ميناء الإسكندرية ؛ إيفاد المهندسين والفنيين اللازمين إلى مصر لتركيب ومعالجة المعدات والبرامج المحددة سلفاً ، توفير التدريب والإرشاد المهني اللازم ؛ توفير خدمة سنة واحدة من التشغيل والصيانة والتعاون الفني بعد تركيب المعدات والبرامج ؛ وإيفاد العدد اللازم

من المتخصصين إلى مصر لتوفير الدعم الفني في الموقع ، إعطاء ضمان لمدة عام على المعدات الموردة بدءاً من تاريخ الانتهاء من تركيب المعدات ، تقديم جميع الوثائق الفنية للمعدات إلى الجانب المصري بعد تنفيذ المشروع بالكامل ، سيتم خصم كل تكلفة تنفيذ المشروع المقدرة بنحو 79.000.000 (تسعة وسبعين مليون يوان فقط) من حساب المنحة المنصوص عليها في اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الحكومتين الصينية والمصرية الموقعة في 2014/12/23

3 - سيكون الجانب المصري مسئولاً عن : توفير جميع المواد الأساسية المتعلقة بالمشروع ، مع تحمل المسؤولية عن دقتها وموثوقيتها ؛ التعامل مع إجراءات الموافقات الخاصة بموقع تنفيذ المشروع ، وتوفير البنية التحتية اللازمة للمشروع مثل إمدادات الطاقة ، الشبكة الحاملة ، بيئة الفصول الدراسية وما إلى ذلك ؛ توفير الإعفاء من الضرائب الجمركية والضرائب الأخرى فيما يتعلق بجميع الآلات والمعدات والأجهزة والمتعلقات الشخصية المسموح بها قانوناً للمتخصصين الصينيين اللازمة لتنفيذ المشروع ؛ التعامل مع إجراءات التخليص الجمركي واستلام البضاعة والنقل الداخلي والتخزين بعد وصول المعدات المذكورة بعاليه إلى ميناء الإسكندرية ؛ إيفاد الفنيين اللازمين للقيام بالأعمال المدنية المساعدة في تركيب المعدات ومعالجة الأخطاء تحت توجيه المتخصصين الصينيين بالإضافة إلى مساعدة الجانب الصيني في تركيب المعدات ، والاختبار ، والتشغيل التجريبي وتصحيح وقبول النظام ، إلخ ؛ توفير الأماكن اللازمة لتركيب المعدات ومعالجة الأخطاء وفقاً للمتطلبات الفنية ذات الصلة من الجانب الصيني ؛ اختيار المتدربين بما يتطابق مع متطلبات التأهيل من الجانب الصيني ؛ توفير الانتقالات للفنيين الصينيين خلال فترة تنفيذ وصيانة المشروع ؛ تقديم المساعدة للفنيين الصينيين في إجراءات الموافقة على دخولهم وخروجهم ، إقامتهم ، عملهم ، مهامهم ، والإعفاءات الضريبية الخاصة بدخول متعلقاتهم

الشخصية المسموح بها قانوناً ، وتقديم المساعدة الأمنية لسلامتهم الشخصية وسلامة ممتلكاتهم أثناء عملهم في مصر بما يتوافق مع قواعد وأحكام القوانين المصرية ؛ تطوير أو شراء نظام تطبيق الاستجابة المناسب للتشغيل في نظام التعليم E1 وفقاً لاحتياجات العمل ؛ التعامل - بعد الوصول إلى توافق مع الجانب الصيني - مع مختلف القضايا التي قد تحدث أثناء وضع خطة تنفيذ المشروع وتنفيذ المشروع وفقاً لأحكام العقد ذات الصلة بالمشروع ؛ الموافقة على وضع شعار دائم لمعونة الحكومة الصينية في المواقع المناسبة ، وسيتم الاتفاق على مواقع محددة ونماذج لذلك من قبل الجانبين بشكل منفصل .

4 - جميع وثائق المعلومات والبيانات التي سيوفرها الجانب المصري أو يتم الاتفاق عليها من جانب الطرفين فيما يتعلق بالمشروع تعتبر ذات سرية تامة ولا يجوز الكشف عنها لأي طرف ثالث دون موافقة خطية مسبقة من الطرف الآخر ، مع اقتصار التعاون في المجالات المشار إليها مع الجانب الصيني فقط دون أي تدخل من أطراف أخرى أو هيئات خارجية .

5 - سيتم تحديد الجوانب التفصيلية للمشروع المشار إليه أعلاه من خلال عقد موقع من قبل المؤسسات المخولة من الحكومتين الصينية والمصرية على التوالي .

لو تكرمتم معاليكم نيابةً عن حكومتكم الموقرة بتأكيد ما ذكر آنفاً فيصبح هذا الخطاب وخطاب رد معاليكم بمثابة اتفاقية بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة جمهورية مصر العربية ، والتي تصبح نافذة اعتباراً من تاريخ استلام حكومة جمهورية الصين الشعبية لإخطار كتابي من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

وإنني أنتهز هذه الفرصة لأجدد لمعاليكم التأكيد على فائق تقديري .

سونغ آي قواو

سفير جمهورية الصين الشعبية

لدى جمهورية مصر العربية

معالي السيد / سونغ أي قسواه

سفير جمهورية الصين الشعبية

لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة ٢٧ أكتوبر ٢٠١٨

صاحب المعالي :

بشرفني أن أؤكد استلامي لخطاب سيادتكم بتاريخ اليوم ، والذي ينص على ما يلي :

(أشرف نيابةً عن حكومة جمهورية الصين الشعبية أن أؤكد لمعاليتكم أنه عبر التشاور

الودي بين الجانبين الصيني والمصري ، فقد تم الاتفاق على ما يلي :

١ - حرصاً على دعم علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين في مجال التعليم ، فقد وافقت حكومة جمهورية الصين الشعبية على تمويل وتنفيذ مشروع تطوير نظام التعليم عن بُعد للمرحلتين الأولى والثانية وتنفيذ المرحلة الثالثة ، وتشمل العناصر المكونة للمشروع : استبدال الثمانية أجهزة الأصلية للتحكم طراز ZX MVC8800 بجهازين متطورين مع الأجهزة المساعدة في مركز البث الرئيسي بالقاهرة والمواقع الفرعية التابعة ، وإضافة (٥٧) موقعاً جديداً بأحدث المعدات في مجال المؤتمرات التليفزيونية ، واستبدال معدات (٣٣) موقعاً التابعة للمرحلة الأولى من المشروع بأحدث المعدات في مجال المؤتمرات التليفزيونية ، الحفاظ على المعدات الأصلية الموجودة في (١١٠) مواقع التابعة للمرحلة الثانية من المشروع دون تغيير واستبدال المعدات العاطلة فقط .

٢ - سيكون الجانب الصيني مسئولاً عن : عمل خطة التنفيذ للمشروع المشار إليه بعاليه ، توفير وشحن المعدات اللازمة للمشروع ، البرامج الداعمة وقطع الغيار والكماليات إلى ميناء الإسكندرية ؛ إيفاد المهندسين والفنيين اللازمين إلى مصر لتركيب ومعالجة المعدات والبرامج المحددة سلفاً ، توفير التدريب والإرشاد المهني اللازم ؛ توفير خدمة سنة واحدة من التشغيل والصيانة والتعاون الفني بعد تركيب المعدات والبرامج ؛

وإيفاء العدد اللازم من المتخصصين إلى مصر لتوفير الدعم الفني في الموقع ، إعطاء ضمان لمدة عام على المعدات الموردة بدءاً من تاريخ الانتهاء من تركيب المعدات ، تقديم جميع الوثائق الفنية للمعدات إلى الجانب المصري بعد تنفيذ المشروع بالكامل ، سيتم خصم كل تكلفة تنفيذ المشروع المقدرة بنحو ٧٩,٠٠٠,٠٠٠ (تسعة وسبعون مليون يوان فقط) من حساب المنحة المنصوص عليها في اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الحكومتين الصينية والمصرية الموقعة في ٢٣/١٢/٢٠١٤

٣ - سيكون الجانب المصري مسئولاً عن : توفير جميع المواد الأساسية المتعلقة بالمشروع ، مع تحمل المسؤولية عن دقتها وموثوقيتها؛ التعامل مع إجراءات الموافقات الخاصة بموقع تنفيذ المشروع ، وتوفير البنية التحتية اللازمة للمشروع مثل إمدادات الطاقة ، الشبكة الحاملة ، بيئة الفصول الدراسية وما إلى ذلك ؛ توفير الإعفاء من الضرائب الجمركية والضرائب الأخرى فيما يتعلق بجميع الآلات والمعدات والأجهزة والمتعلقات الشخصية المسموح بها قانوناً للمتخصصين الصينيين اللازمة لتنفيذ المشروع؛ التعامل مع إجراءات التخليص الجمركي واستلام البضاعة والنقل الداخلي والتخزين بعد وصول المعدات المذكورة بعاليه إلى ميناء الإسكندرية ؛ إيفاء الفنيين اللازمين للقيام بالأعمال المدنية المساعدة في تركيب المعدات ومعالجة الأخطاء تحت توجيه المتخصصين الصينيين بالإضافة إلى مساعدة الجانب الصيني في تركيب المعدات، والاختبار ، والتشغيل التجريبي وتصحيح وقبول النظام ، إلخ ؛ توفير الأماكن اللازمة لتركيب المعدات ومعالجة الأخطاء وفقاً للمتطلبات الفنية ذات الصلة من الجانب الصيني ؛ اختيار المتدربين بما يتطابق مع متطلبات التأهيل من الجانب الصيني ؛ توفير الانتقالات للفنيين الصينيين خلال فترة تنفيذ وصيانة المشروع ؛ تقديم المساعدة للفنيين الصينيين في إجراءات الموافقة على دخولهم

وخروجهم ، إقامتهم ، عملهم ، مهامهم ، والإعفاءات الضريبية الخاصة بدخول متعلقاتهم الشخصية المسموح بها قانوناً ، وتقديم المساعدة الأمنية لسلامتهم الشخصية وسلامة ممتلكاتهم أثناء عملهم في مصر بما يتوافق مع قواعد وأحكام القوانين المصرية ؛ تطوير أو شراء نظام تطبيق الاستجابة المناسب للتشغيل في نظام التعليم E1 وفقاً لاحتياجات العمل ؛ التعامل - بعد الوصول إلى توافق مع الجانب الصيني - مع مختلف القضايا التي قد تحدث أثناء وضع خطة تنفيذ المشروع وتنفيذ المشروع وفقاً لأحكام العقد ذات الصلة بالمشروع ؛ الموافقة على وضع شعار دائم لمعونة الحكومة الصينية في المواقع المناسبة ، وسيتم الاتفاق على مواقع محددة ونماذج لذلك من قبل الجانبين بشكل منفصل .

٤ - جميع وثائق المعلومات والبيانات التي سيوفرها الجانب المصري أو يتم الاتفاق عليها من جانب الطرفين فيما يتعلق بالمشروع تعتبر ذات سرية تامة ولا يجوز الكشف عنها لأي طرف ثالث دون موافقة خطية مسبقة من الطرف الآخر . مع اقتصار التعاون في المجالات المشار إليها مع الجانب الصيني فقط دون أي تدخل من أطراف أخرى أو هيئات خارجية .

٥ - سيتم تحديد الجوانب التفصيلية للمشروع المشار إليه أعلاه من خلال عقد موقع من قبل المؤسسات المخولة من الحكومتين الصينية والمصرية على التوالي .

لو تكرمتم معاليكم نيابةً عن حكومتكم الموقرة بتأكيد ما ذكر آنفاً فيصبح هذا الخطاب وخطاب رد معاليكم بمثابة اتفاقية بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة جمهورية مصر العربية ، والتي تصبح نافذة اعتباراً من تاريخ استلام حكومة جمهورية الصين الشعبية لإخطار كتابي من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

أتشرف نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية أن أؤكد ما ذكر في خطاب سيادتكم المشار إليه أعلاه ، وأوافق أن يصبح خطاب سيادتكم وهذا الخطاب بالرد عليه بمثابة اتفاقية بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الصين الشعبية ، والذي يصبح نافذاً اعتباراً من تاريخ استلام حكومة جمهورية الصين الشعبية لإخطار كتابي من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

وإنني أنتهز هذه الفرصة لأجدد لمعاليتكم التأكيد على فائق تقديري .

د/ سحر نصر

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي

جمهورية مصر العربية